الأمم المتحدة



Distr.: General
6 October 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أرفق طيه، لنظركم ونظر أعضاء مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا القاضي إريك موسي.

ويستعرض الرئيس موسي في التقرير المرفق برسالته حالة سير المحاكمات أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن في إدارة المحاكمات وفي ضوء المعلومات التي قدمتها المدعية العامة السابقة بشأن التحقيقات الجارية وقرارات الاتهام المحتمل إصدارها مستقبلا، يورد الرئيس توقعات للكيفية التي يحتمل أن تتطور بها أنشطة المحاكمات أمام المحكمة مستقبلا. وبناء على هذا التقييم، يستنتج الرئيس موسي أن المحكمة إذا ظلت على جهازها القضائي الحالي دون تغيير، فلن تتمكن قبل عام ٢٠١١ من إنهاء محاكمات جميع الأشخاص الماثلين أمام المحكمة والأشخاص الذين يتوقع أن يمثلوا أمامها في المستقبل.

ويستذكر الرئيس موسي في هذا السياق أن مجلس الأمن طلب في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تتخذا جميع التدابير الممكنة لإنهاء جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

وبغية تمكين المحكمة على نحو أفضل من تحقيق ذلك الهدف، يطلب الرئيس موسي إلى مجلس الأمن أن يعدل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على نحو يأذن للمحكمة أن تستخدم على الدوام عددا أقصاه ٩ من القضاة المخصصين عوضا عن العدد الأقصى المحدد حاليا بأربعة من القضاة المخصصين. وعندئذ سيكون لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نفس الجهاز القضائي الموجود لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة القادر على إجراء محاكمات المرحلة الابتدائية.

161003 161003 03-54426 (A)

ويتوقع الرئيس موسي أن المحكمة لو تمكنت الآن من الانتفاع من الزيادة التي يطلبها في جهازها القضائي، فمن المرجح أن تكون قادرة عندئذ على إنجاز جميع أنشطة محاكمات المرحلة الابتدائية بحلول الموعد المستهدف، وهو نهاية عام ٢٠٠٨ الذي حدده مجلس الأمن أو ستكون قادرة على الأقل على بلوغ أقرب نقطة إنجاز بحلول ذلك التاريخ.

وإذا ما وافق مجلس الأمن على الطلب المقدم من الرئيس موسي، فسيطلب من الجمعية العامة بعد ذلك أن توافق على الزيادة ذات الصلة التي ستدعو إليها الحاجة في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتقدر التكلفة الأولية لاعتماد اقتراح رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بخصوص خمسة قضاة مخصصين إضافيين وموظفي الدعم اللازمين بمبلغ ١٢,٤ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ويلاحظ الرئيس موسي في التقرير المرفق برسالته أن طلبه هذا يضاف إلى الطلب الوارد في رسالته المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الوثيقة S/2003/879، المرفق) بأن يعدل مجلس الأمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى يتسنى لقاض مخصص يعين للعمل في المحكمة لغرض أي محاكمة، النظر أيضا في الإجراءات الأولية في قضايا أخرى.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

أكتب إليكم راجيا زيادة عدد القضاة المخصصين للعمل على الدوام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أربعة قضاة إلى تسعة قضاة. وتجدون طيه استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر الضميمة).

في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢١ (٢٠٠٢) الذي أنشأ المجلس بموجبه فريقا من القضاة المخصصين مكونا من ١٨ قاضيا. وفي طلبها المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد طلبت تعيين تسعة من القضاة المخصصين للعمل لديها على الدوام. وهذا يتماشى مع الحل الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) بخصوص المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. و لم يأذن مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلا باستخدام أربعة من القضاة المخصصين. لكن مجلس الأمن أشار خلال مداولاته حول الموضوع أنه سيبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، انتخبت الجمعية العامة ١٨ قاضيا مخصصا.

وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، باشر أول قاض مخصص مهامه واشترك في محاكمة ندينداباهيزي (أحد المتهمين) حيث يقدم المدعي العام مرافعاته الختامية في هذه القضية. وسيصل ثلاث قضاة مخصصون آخرون في النصف الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، رهنا بتعيينهم من قبل الأمين العام، من أجل الاشتراك في محاكمات القضيتين اللتين يطلق عليهما اسم ''قضيتا الحكومة'' واللتين يجري في كل منها محاكمة أربعة متهمين، ومن المقرر أن تبدأ المحاكمات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي هاتين القضيتين، ستتكون أقسام الدائرتين الابتدائيتين من قاض دائم وقاضيين مخصصين للقضية الأولى، ومن قاضيين دائمين وقاض مخصص للقضية الثانية.

وستتيح إضافة أربعة قضاة مخصصين إمكانية تشكيل أربعة أقسام فقط من الدوائر الابتدائية. ولقد استمع ثلاثة قضاة دائمين في الدائرة المعادة تشكيلها وقائع المحاكمة العسكرية (لأربعة متهمين) منذ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي محاكمة بوتاري (ستة متهمين) لم تجر إعادة انتخاب أحد القضاة الدائمين. إذ لم يمدد مجلس الأمن في قراره ١٤٨٢ (٢٠٠٣) ولاية ذلك القاضي لتمكينه من إنجاز تلك القضية. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قررت الدائرة الابتدائية ضرورة مواصلة المحاكمة بوجود القاضيين الدائمين المتبقيين وقاض

بديل، وذلك عملا بالقاعدة المعدلة مؤخرا، هي القاعدة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، رُفضت الطعون المقدمة ضد هذا القرار. ونتيجة لذلك، ستتم مواصلة محاكمة بوتاري بوجود القاضيين الدائمين المتبقيين وبوجود قاض مخصص واحد (الذي أوشك على الانتهاء من محاكمة ندينداباهيزي، انظر أعلاه) وذلك رهنا بتعيينه من قبل الأمين العام. وخلاصة القول، إن ثمانية قضاة دائمين وأربعة قضاة مخصصين سيستمعون إلى أربع محاكمات (المحاكمة العسكرية، ومحاكمة بوتاري، وقضيتا الحكومة الأولى والثانية)، وذلك اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وبعد تعيين تسعة قضاة مخصصين، أمكن إنشاء ستة أقسام من الدوائر الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكانت الحالة على هذا الشكل لمدة عامين تقريبا. وليس هناك أي سبب يبرر معاملة المحكمتين المخصصتين معاملة متفاوتة. ففي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الذي طلب فيه إلى كلتا المحكمتين أن تنجزا جميع المحاكمات في نهاية عام ٢٠٠٨. ولقد أعدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا استراتيجية الإنجاز المرفقة، وفق الطلب الوارد في ذلك القرار. وأوضحت فيها الحاجة لوجود تسعة قضاة مخصصين لتمكين المحكمة من إنجاز عملها بحلول عام ٢٠٠٨.

وبحلول عام ٢٠٠٣، ستكون المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أصدرت أحكاما بحق ٢١ من المتهمين وبصدد محاكمة ٢٠ من المحتجزين الآخرين. وتتطلع المحكمة إلى مباشرة محاكمات المحتجزين الـ ٢٢ المتبقين حالما يكون جهازها القضائي كافٍ للقيام بذلك. فوجود عدد إضافي من القضاة المخصصين سيمكن محكمة رواندا، على سبيل المثال، من إنشاء قسم إضافي من الدوائر الابتدائية مؤلف من تسعة قضاة دائمين وقاضيين مخصصين.

والعدد الحالي المؤلف من أربع قضاة مخصصين يقلل بشدة إمكانية التخطيط على نحو فعّال لإجراء محاكمات جديدة. فلقد أوضحت التجربة أن أكفأ طريقة للمحاكمة هي قيام إحدى الدوائر الابتدائية بالاستماع لقضية كبيرة ثم الاستماع لقضية صغيرة بفترات زمنية متعاقبة (ما يطلق عليه المسار المزدوج) ما لم تكن القضية الكبيرة ضخمة ومعقدة بصورة خاصة. وازدادت كفاءة الجهاز القضائي أيضا من خلال استخدام ما يطلق عليه اسم ''نظام المناوبات'' حيث يمكن بمقتضى هذا النظام استخدام قاعة محكمة واحدة للنظر في قضيتين مختلفتين الأولى في جلسة صباحية والثانية في جلسة بعد الظهر على التوالي. ومن المهم استخدام قاضٍ منفرد من مختلف أقسام الدوائر الابتدائية من أجل بلوغ ناتج الجهاز القضائي الحد الأقصى (انظر الفقرتين ٢٩ و ٣٥ من استراتيجية الإنجاز المرفقة). ومن الصعب حاليا استخدام هذه الطرق على نحو كامل ما لم يعمل قاضٍ واحد أو أكثر في محاكمتين مختلفتين

في اليوم ذاته. وهـذا لا يمثل حـلا دائمـا لأنـه يعـني أن يظـل القـاضي الواحـد منـهمكا في المحاكمات لفترات طويلة من الساعة الثامنة والنصف صباحا حتى السابعة مساء في كل يوم إضافة إلى أعماله القضائية الأخرى. إن انعدام المرونة هـذا الناشـئ عـن قلـة عـدد القضـاة المخصصين يُقيِّد إلى حد خطير قدرة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إنجاز ولايتها في الوقت المناسب. واستنادا إلى التقديرات الحالية، لا يمكن محاكمة أكثر من ثمانية أشخاص من العدد الأقصى البالغ ٤٢ شخصا (١٦ ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام و ٢٦ مشتبها بهم ما زالوا طلقاء) بحلول الموعد المستهدف وبالموارد الحالية. وتوجد توقعات أخرى في استراتيجية الإنجاز المرفقة.

وكيما تتمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من إنجاز عملها بحلول عام ٢٠٠٨، وفق ما طلبه مجلس الأمن، هناك حاجة عاجلة لزيادة عدد القضاة المخصصين الذين تستخدمهم المحكمة على الدوام من أربعة قضاة إلى تسعة قضاة.

(توقيع) إريك **موسي**

الرئيس

الضميمة

ورقة استراتيجية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

موجز

توجز هذه الوثيقة استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا استنادا إلى المعلومات المتاحة لغاية ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وفي ضوء قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المتخذ في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

أُنجزت حتى الآن محاكمات ٢١ شخصا، منها ما صدر الحكم بشأنها، ومنها ما هو في مرحلة كتابته؛ وتجري حاليا أربع محاكمات تشمل ١٢ شخصا؛ ومن المقرر البدء بمحاكمتين جديدتين لثمانية متهمين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ وستبدأ محاكمات المحتجزين المتبقين البالغ عددهم ٢٢ شخصا اعتبارا من عام ٢٠٠٤ فصاعدا، رهنا بتوافر الدوائر الابتدائية.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زال ١٦ من الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام طلقاء. وعلاوة على ذلك، تعكف هيئة الادعاء حاليا على إجراء تحقيقات في الحالات الـ ٢٦ المتبقية والتي ستنجز في نهاية عام ٢٠٠٤. ويمكن أن يسفر هذا عن صدور أحكام جديدة أقصاها ٢٦ حكما بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. بيد أن عدد المحاكمات سيشمل أقل من ٤٢ شخصا من هاتين المجموعتين وربما لا يمكن القبض على بعض هؤلاء ولعل بعضهم الآخر قد تُوفي.

أما عدد الأشخاص الذين يمكن أن يقدموا إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من عام ٢٠٠٤ فصاعدا (٢٢ من المحتجزين المتبقين و ١٦ من الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام وما زالوا طلقاء و ٢٦ من المشتبه بهم) فتستند إلى الأرقام القصوى المشار إليها في استراتيجية الإنجاز المقدمة من المدعية العامة السابقة والمؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وحسبما ذُكر أعلاه، سيكون العدد الحقيقي أقل من ذلك. ويعكف الآن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا المعين حديثا على استعراض جميع الملفات. وأكد بأن هناك إمكانية لتنقيح لتلك الأرقام باتجاه خفضها. وتستند هذه الوثيقة إلى الأرقام المشار إليها في استراتيجية نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ضوء قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، تُبذل محاولة لإثبات عدد الأشخاص الذين ستحاكمهم المحكمة بحلول نهاية ٢٠٠٨.

ومن خلال رفد الدوائر الابتدائية بأربعة قضاة مخصصين اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ فصاعدا، فسيكون في المستطاع، بحلول عام ٢٠٠٧، إنجاز محاكمات ٤٢ من

المحتجزين ممن هم قيد المحاكمة أو ممن هم في انتظار المحاكمة. ويمكن إنجاز محاكمات العدد الأقصى البالغ ١٦ من المتهمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام والذين ما زالوا طلقاء، بحلول عام ٢٠٠٩. كما يمكن إنجاز محاكمات العدد الأقصى من المشتبه بهم البالغ ٢٦ مشتبها الذين لم تصدر بعد بحقهم لوائح اتهام، بحلول عام ٢٠١١. وبحلول الموعد المستهدف عام ٢٠٠٨، ستكون المحكمة قد أنجزت محاكمة حوالي ٨ من الأشخاص الـ ٤٢ الذين ما زالوا طلقاء (١٦ ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام و ٢٦ من المشتبه بهم).

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن طلبا بزيادة عدد القضاة المخصصين العاملين لديها "على الدوام" من أربعة قضاة إلى تسعة قضاة. وإذا ما عُدِّل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بهذه الطريقة، فيقدَّر أن تنجز المحاكمات التي تشتمل على عدد أقصى يقارب ١٦ شخصا ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام، بحلول عام ٢٠٠٨ ومحاكمة عدد أقصاه ٢٦ من المشتبه بهم الذين ما زالوا طلقاء، بحلول عام ٢٠٠٩ أو ٢٠١٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، ستكون المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قادرة على محاكمة عدد أقصاه ٣٠ شخصا من هاتين المجموعتين اللتين يبلغ مجموعهما ٤٢ شخصا (١٦ ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام و ٢٦ من المشتبه فيهم) ما زالوا طلقاء.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا طلبا إلى مجلس الأمن للسماح للقضاة المخصصين بالنظر في المسائل السابقة للمحاكمة وإعداد قضايا للمحاكمة. وسوف يسهم هذا التعديل القانوني كذلك في تنفيذ استراتيجية أكفأ وأكثر قدرة على الإنجاز.

أولا – مقدمة

١ – تتضمن هذه الوثيقة صيغة مستكملة ومنقحة لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما هي عليه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في ضوء ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)[1]. وقد تم تطوير هذه الصيغة بشكل تدريجي استنادا إلى مساهمات وردت من هيئة الادعاء، وقلم المحكمة، ورئاسة المحكمة. وكان الأساس الأصلي

---

(١) قدمت صيغة أولى لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مقر الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد أعدت تلك الوثيقة بشكل ملحوظ في سياق ما نص عليه قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣)، في الفقرة ١٥(أ) التي نصت على أن الميزانية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥ ينبغي أن تتضمن "معلومات مفصلة عن الكيفية التي ستدعم بها الموارد المطلوبة لفترة السنتين تطوير استراتيجية إنجاز سليمة وواقعية".

للمشاورات بين هذه الهيئات وثيقة معنونة ”استراتيجية الإنجاز لمكتب المدعي العام“، تتضمن التطورات التي وقعت منذ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويمكن طلب الوثيقة لمن يرغب في الاطلاع عليها.

٢ - وترد في الوثيقة التوقعات التي وضعت استنادا إلى المعلومات المتوفرة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. بيد أنه من الواضح أن عملية متابعة استراتيجية الإنجاز هي ذات طبيعة مستمرة يتعين أن تسمح بإدخال تنقيحات مع تواصل الاستماع إلى القضايا وتطور الممارسات. وسيتم تقديم صيغ مستكملة من الاستراتيجية عند ظهور حاجة إلى ذلك. ويقوم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حاليا، الذي تم تعيينه حديثا باستعراض جميع الملفات.

٣ - ومنذ أن بدأت المحاكمة الأولى في عام ١٩٩٧، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ١١ حكما تتعلق بثلاثة عشر متهما. وأُدين من بين هؤلاء اثنا عشر شخصا، وبُرّأت ساحة شخص واحد. ويقضي ستة منهم حاليا مدة العقوبة المقررة في مالي. وبنهاية سنة ٢٠٠٣، يتوقع أن تكون المحكمة الجنائية لرواندا قد أصدرت أربعة أحكام تتعلق بثمانية متهمين، وبذلك تبلغ المحصلة الإجمالية للأحكام الصادرة في إطار الولاية الثانية (١٩٩٩-٢٠٠٣) تسعة أحكام تتعلق بأربعة عشر متهما[٢]. ويبلغ هذا الرقم ضعف رقم المتهمين الذين حوكموا، مقارنة بالولاية الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). ومن ثم، فإن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ستكون قد أصدرت، بنهاية سنة ٢٠٠٣، ١٥ حكما تتعلق بواحد وعشرين متهما منذ الشروع في المحاكمة الأولى في سنة ١٩٩٧ (إثر وصول المتهم الأول إلى أروشا في أيار/مايو ١٩٩٦). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، كانت هناك ثلاث قضايا مستأنفة (إليزافان وغيرارد إنتاكيروتمانا؛ وإليزير نيتيغيكا؛ ولوران سيمانزا)[٣].

٤ - وبالإضافة إلى المتهمين الواحد والعشرين الذين قد انتهت محاكماتهم، أو أنها في مرحلة كتابة الأحكام، يوجد ٤٢ محتجزا في مرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في أروشا الذين هم إما قيد المحاكمة أو بانتظار المحاكمة. ولغاية ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كانت

(٢) تتوقع الدائرة الابتدائية الثالثة أن تصدر حكمها في قضية سيانغوغو بنهاية سنة ٢٠٠٣ أو، على أقصى تقدير، في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(٣) من الصعب في هذه المرحلة بيان استراتيجية إنجاز تتعلق بدائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إذ أن ذلك يتعلق باستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. بيد أنه يجدر التذكير بأن جميع الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، باستثناء حكم واحد، قد استؤنفت، وأن قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) ينص على أن جميع أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتعين الفراغ منها بحلول سنة ٢٠١٠.

المحاكمات جارية في قضية بوتاري (ستة متهمين) والقضية العسكرية (أربعة متهمين)، وقضية جاكومبتسي (متهم واحد)، وقضية ندينداباهيزي (متهم واحد). وقضية بوتاري والقضية العسكرية هما قضيتان ضخمتان، ولا تزال المحاكمتان في مرحلة مبكرة نسبية. وفضلا عن ذلك، حدد موعد للشروع في محاكمتين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وتتعلق كل منهما بأربعة متهمين (وهما القضيتان اللتان أطلقا عليها ''قضيتا الحكومة''). وفي ضوء ذلك، فإنه من المتوقع أن يمثل عشرون من المحتجزين الاثنين والأربعين المتبقين أمام المحاكمة بنهاية سنة ٢٠٠٣. أما بالنسبة للمتهمين الاثنين والعشرين الباقين، فسيتم الاستماع إلى قضاياهم عندما تسمح إمكانيات المحكمة بذلك. وقد يتسنى الشروع خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٤ في النظر في قضية أو قضيتين تتعلق بمتهم واحد.

٥ - وفضلا عما سبق، يبلغ عدد المتهمين الطلقاء ١٦ متهما. ومن الوارد جدا أن بعضهم قد تُوفي أو قد لا يمكن العثور عليهم. ومن ثم فإن العدد الفعلي من بين هؤلاء الأشخاص الذين سيتم تقديمهم فعلا إلى المحاكمة سيكون أقل من ١٦ شخصا.

٦ - وتتمثل استراتيجية هيئة الادعاء في أن تتم أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مقاضاة أولئك الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في رواندا في سنة ١٩٩٤. وتقوم هيئة الادعاء حاليا بالتحقيق مع ٢٦ من المشتبه فيهم، وتعتزم الانتهاء من هذه التحقيقات بنهاية سنة ٢٠٠٤. ويصعب التأكد في هذه المرحلة من عدد الأشخاص الذين ستصدر بحقهم فعلا لوائح اتهام من بين هؤلاء المستهدفين. وستقدم لوائح الاتهام هذه لإقرارها في موعد لا يتجاوز تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٧ - وبالإضافة إلى ما سبق، حدد المدعي العام ٤٠ شخصا آخر من المشتبه فيهم يمكن أن تتم محاكمتهم في نطاق الولايات القضائية الوطنية، ويجري المدعي العام حاليا مباحثات مع بعض الدول لأجل هذا الغرض. وفي حالة تعذر تحويل بعض هذه القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، سيقدم المدعي العام إلى مجلس الأمن مجددا مقترحات بديلة.

ثانيا - لمحة عامة

٨ - كانت أكثر القضايا ضخامة التي نظرت فيها الدائرة الابتدائية الأولى، خلال فترة الولاية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قضية أطلق عليها ''قضية وسائط الإعلام''، وهي تتعلق بثلاثة متهمين (براياغويزا، وناهيمانا، ونغيزي). وبدأت المحاكمة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ويتوقع صدور النطق بالحكم في نهاية سنة ٢٠٠٣. وفي الأصل كانت الإجراءات المتعلقة بمحاكمة وسائط الإعلام تتم بشكل متزامن مع الإعداد بالنطق بالحكم في

قضية باغيليشما، التي صدر الحكم فيها بتاريخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد قرنت القضية في مسار مزدوج مع محاكمة جيرارد واليزافان نتاكيروتيمانا التي بدأت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وانتهت بإصدار الحكم في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣. ثم قرنت قضية وسائط الإعلام بعد ذلك مع محاكمة نيتيغيكا، التي بدأت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وانتهت بإصدار الحكم في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣[٤]. وإثر الشروع في الولاية الثالثة تمت إعادة تشكيل هيئة الدائرة الابتدائية الأولى، وهي تضطلع بمواصلة الاستماع إلى القضية العسكرية (أربعة متهمين)، التي حولت إليها من الدائرة الابتدائية الثالثة. وتتولى الدائرة الابتدائية الأولى أيضا محاكمة ندينداباهيزي (متهم واحد).

٩ - وفي إطار الولاية الثانية، اضطلعت الدائرة الابتدائية الثانية بثلاث محاكمات في وقت واحد. وبدأت محاكمة بوتاري في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وقد مر على انعقادها حتى الآن ١٠٧ أيام من أيام المحاكمة. ويبلغ عدد المتهمين في هذه المحاكمة ستة متهمين، ويمثل هذا الرقم أكبر عدد للمتهمين الذين حوكموا معا بتهمة واحدة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهم (كانياباشي، ونييرامسهوكو، وانتاهوبالي، وانسابيمانا، وانتيزيريايو، ونديامباجي). و لم يتم تمديد ولاية أحد القضاة في هذه الدائرة لأجل تمكينه من مواصلة النظر في قضية بوتاري. وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قررت الدائرة الابتدائية مواصلة المحاكمة بقاضٍ بديل، بموجب القاعدة ١٥ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (''القواعد''). وقد رفضت دائرة الاستئناف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ الطعون الموجهة ضد هذا القرار. وتقوم الدائرة الابتدائية بكتابة منطوق الأحكام في قضية كاجيليلي، التي بدأت المحاكمة المتعلقة بها في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١، وفي قضية كاموهاندا، التي شُرع فيها في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وستصدر الأحكام قبل نهاية سنة ٢٠٠٣.

١٠ - وعقدت الدائرة الثالثة ثلاث محاكمات في وقت واحد خلال فترة الولاية الثانية. وشُرع في محاكمة سيانغوغو التي تتعلق بثلاثة متهمين (باغامبيكي، وإيمانيشينوي، ونتاغويرورا) في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويتوقع صدور الحكم بحلول كانون الأول/

(٤) يعني مصطلح ''المسار المزدوج'' أن محاكمتين تجريان على امتداد فترات زمنية متعاقبة، وذلك، على سبيل المثال، وفقا للنمط التالي: يخصص للمحاكمة ألف خمسة أسابيع، ثم خمسة أسابيع للمحاكمة باء، تليها خمسة أسابيع للمحاكمة ألف، وهكذا. ويتمكن محامي الدفاع في المحاكمة ألف من مغادرة أروشا أثناء النظر في المحاكمة باء. ويتمثل الغرض من هذا النظام في استخدام فترات الانقطاع التي لا يمكن تحاشيها أثناء سير محاكمة واحدة لضمان إحراز تقدم في مسار قضية أخرى. وتتيح هذه الفترات الزمنية الفاصلة للإدعاء والدفاع فرصة الإعداد للمرحلة التالية من الإجراءات (وذلك من خلال، على سبيل المثال، إجراء مقابلات مع الشهود، وما إلى ذلك).

ديسمبر ٢٠٠٣، أو على أقصى تقدير، بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٤. وبدأت محاكمة سيمانزا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وصدر الحكم في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، شرعت الدائرة أيضا في المحاكمة العسكرية التي تتعلق بأربعة متهمين (باغاسورا، ونسينغيونفا، وكابيليغي، ونتاباكوزي)، واستمعت إلى الأدلة على امتداد ٣٢ يوما من أيام المحاكمة. وإثر إعادة تشكيل الدوائر في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تنظر الدائرة الابتدائية الأولى حاليا في هذه القضية (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

١١ - ويرد في الجدول ١ أدناه موجز الزمن المطلوب للانتهاء من المحاكمات الجارية. وسيتم في قضية بوتاري استدعاء حوالي ٦٥ شاهدا من شهود الادعاء، وهو ما يتطلب زمنا يبلغ ٣٣٠ ساعة لتتمكن هيئة الادعاء من عرض مرافعتها الرئيسية. وبالنسبة للمحاكمة العسكرية، يفترض أن هيئة الادعاء ستستدعي ١٠٠ شاهد، وبذلك سيبلغ عدد الساعات المقدرة لتتمكن هيئة الادعاء من استيفاء استجواباتها الأساسية ٥٠٠ ساعة. ومن ثم، فإن هاتين القضيتين اللتين تتعلقان بما مجموعه عشرة متهمين، ستستغرقان وقتا طويلا. ويتوقع أن تصدر الأحكام بشأنهما في غضون سنة ٢٠٠٥.

الجدول ١

المحاكمات الجارية

المتهم	الوظيفة	القضية	الحكم
أ. نتيزيريايو	والي بوتاري	بوتاري	٢٠٠٥
س. إنسابيمانا	والي بوتاري	بوتاري	٢٠٠٥
ب. إنيييراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	بوتاري	٢٠٠٥
إي. نديامباجي	عمدة موغانزا	بوتاري	٢٠٠٥
ج. كانياباشي	عمدة نغوما	بوتاري	٢٠٠٥
أ. س. نتاهوبالي	قائد أنتراهاموي	بوتاري	٢٠٠٥
ت. باغوسورا	مدير مكتب وزارة الدفاع	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥
ج. كابيليغي	لواء	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥
أ. إنتاباكوزي	قائد كتيبة	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥
أ. إنسينغيومفا	مقدم	القضية العسكرية الأولى	٢٠٠٥

١٢ - وإثر طلب مقدم من المحكمة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ القرار ١٤٣١ (٢٠٠٢) الذي يتيح إنشاء مجموعة مؤلفة من ١٨ قاضيا مخصصا في المحكمة. والغرض من هذا الإصلاح، الذي يحتذي قرارا مماثلا لمجلس الأمن بشأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتُخذ في عام ٢٠٠٠، هو تعزيز الجهاز القضائي

للمحكمة. وانتخبت الجمعية العامة القضاة المخصصين الثمانية عشر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفوضت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا باستخدام عدد أقصاه أربعة من هؤلاء القضاة على الدوام. وباشر القاضي المخصص الأول مهامه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وهو يتولى حاليا محاكمة ندينداباهيزي. وسيصل ثلاثة قضاة مخصصون آخرون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وسيمكِّن حضورهم الدائرة الابتدائية أيا كانت من توزيع مهامها على قسمين.

ثالثا – القضايا الجاهزة للمحاكمة

١٣ – كما ورد أعلاه (الفقرة ٤)، من المقرر بدء محاكمتين تضمان ثمانية متهمين يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهما نزيروريا وآخرون وبيكامُمباكا وآخرون (وعادة ما يُشار إليهما باسم ”قضيتا الحكومة“). وفي الوقت الراهن، من الصعب تخمين تاريخ إتمام إجراءات المحاكمة في هاتين القضيتين الضخمتين. ويمكن إيجاز الحالة الراهنة على النحو الآتي:

الجدول ٢

القضايا الجاهزة للمحاكمة

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة	التاريخ التقديري لنهاية المحاكمة
ج. نزيروريا	رئيس الجمعية الوطنية؛ الأمين العام للحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥
إ. كاريميرا	وزير الداخلية، نائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥
أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥
م. نغيرومباتسه	المدير العام لوزارة الخارجية، رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥
ج. بيكامُمباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥
ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥
ج. موغِنزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥
ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	٢٠٠٤–٢٠٠٥

رابعا – القضايا الجاهزة للمحاكمة اعتبارا من عام ٢٠٠٤ فصاعدا

١٤ – ستبدأ محاكمة المحتجزين المتبقين وعددهم ٢٢ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ فصاعدا. وتشير المعلومات المتوفرة حتى الآن أنه من الممكن النظر في قضية واحدة على الأقل من تلك القضايا في أوائل عام ٢٠٠٤، رهنا بمدى توافر قسم من الدوائر الابتدائية. ويمكن إيجاز الحالة الراهنة على النحو الآتي:

الجدول ٣

المحتجزون الآخرون: ٢٢

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أمام المحكمة لأول مرة	القضايا الخاضعة للضم
أ. سيرومبا	كاهن، جماعة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	
م. موهيمانا	نائب في المجلس البلدي لغيشييتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	
ج. مبامبارا	عمدة مدينة روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	
إ. هاتيغيكيمانا	لواء، قائد معسكر نغوما، بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	مع موفونيي؟
ت. موفونيي	قائد، مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	مع هاتيغيكيمانا؟
أ. ندينديلياما	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	القضية العسكرية الثانية
ف. ك. نزوونيمييه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠	القضية العسكرية الثانية
إ. ساغاهارو	نائب قائد كتيبة الاستطلاع	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	القضية العسكرية الثانية
أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢	القضية العسكرية الثانية
س. نشاميهيغو	نائب المدعي العام	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	
إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	
ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	
ف. كاريرا	والي ريف كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	
ب. بيسينغيمانا	عمدة مدينة غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	
أ. سيمبا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	
ف. روتاغانيرا	نائب في المجلس البلدي لموبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	
ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	
س. بيكيندي	عازف موسيقى	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	
هـ. نسينغيمانا	عميد كلية Christ-Roi	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	
ج. ب. غاتيته	عمدة مدينة مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	
ت. ريتراهو	والي مدينة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	
ج. روغومبارارا	عمدة	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	

١٥ - ومن الجدير بالذكر أن أحد المتهمين ما زال مُحتجزا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وتود المحكمة بشدة إعطاء الأولوية لقضيته حينما يُتاح قسم من الدوائر الابتدائية. وثمة ملاحظة أخرى ينبغي ذكرها وهي أنه ليست ثمة من بين قضايا هذه المجموعة المكونة من ٢٢ مُحتجزا سوى قضية ضخمة واحدة (قضية العسكريين الثانية التي تهم أربعة متهمين). وبناء عليه، بمجرد إتمام المحاكمتين الكبيرتين المذكورتين في ثانيا وثالثا أعلاه (بوتاري، وقضية العسكريين الأولى، ونزيروريا وآخرون؛ وبيكامُمباكا وآخرون)، فإن مجموع القضايا المتبقية للمحكمة والمرتبطة بالمحتجزين حاليا سيتألف بالدرجة الأولى من قضايا تشمل متهما واحدا ستقتضي من المحكمة مدة أقصر للبت فيها.

خامسا - عبء العمل المترتب عن ذلك (المتهمون قيد المحاكمة أو الذين ينتظرون المحاكمة)

١٦ - من الصعب التكهن بالوقت اللازم للبت نهائيا في القضايا التي تهم ٤٢ محتجزا ورد ذكرهم أعلاه (ثانيا ورابعا). ومن بين الطرق في ذلك الاستعانة بتقديرات المدعية العامة لعدد الشهود وعدد الساعات اللازمة لتقديم القضية أثناء الاستجواب الرئيسي. وتبين هذه التقديرات، الواردة في المرفق ١، بأن هيئة الادعاء ستحتاج إلى ٣ ٦٨٠ ساعة لتقديم شهوده الـ ٧٩٤ لتلك القضايا التي تهم المحتجزين الـ ٤٢.

١٧ - ويعقب الاستجواب الرئيسي المخصص لهيئة الادعاء الاستجواب المضاد المخصص لهيئة الدفاع. وتتوقف مدته على العوامل المتعلقة بكل قضية على حدة. وتدل التجربة على أنه في القضايا التي تهم متهما واحدا، لا يكون استجواب هيئة الدفاع المضاد لشهود الادعاء أطول بكثير بصورة عامة من استجوابهم الرئيسي. ويمكن أن يكون أيضا في مدة أقصر. أما في القضايا التي تهم عدة متهمين، فإن الوقت الإجمالي الذي يستغرقه الاستجواب المضاد عادة ما يفوق الوقت الذي يستغرقه الاستجواب الرئيسي، خاصة إذا أدلى الشهود بأدلة تمس أكثر من متهم واحد منهم أو كلهم. وفي هذه الظروف، يُفترض، كوسيلة عمل، أن الوقت الإجمالي الذي سيستغرقه الاستجواب المضاد لشهود الادعاء من قبل هيئة الدفاع لن يفوق عادة الوقت الإجمالي الذي سيستغرقه الاستجواب الرئيسي من قبل هيئة الادعاء، حينما ينظر في القضايا ككل. وفي هذا السياق، يُراعى أيضا أن قائمة الشهود الخاصة بهيئة الادعاء قد قُلصت خلال المحاكمة.

١٨ - وبمجرد الانتهاء من مرافعة الادعاء، تبدأ مرافعة هيئة الدفاع. ومن الصعب الحصول على معلومات عن قضايا الدفاع، خاصة لأن معظم هذه القضايا لم يبدأ النظر فيها بعد وثمة مسألة السرية حينما يتعلق الأمر باستراتيجية هيئة الدفاع. وكوسيلة عمل، من المفترض أن

الوقت اللازم لمرافعة الدفاع لا ينبغي أن يتعدى الوقت الضروري لتقديم مرافعة الادعاء. ويتبين من تجربة المحكمة أنها قد تستغرق أحيانا كثيرة مدة أقل، لا سيما في محاكمات متهم واحد.

١٩ - واستنادا إلى هذه الافتراضات، من المتوقع أن تكون المحكمة بحاجة إلى ٨٧٨ ١٢ ساعة لإتمام الاستماع للشهود في قضايا المحتجزين الـ ٤٢. وهذا يمثل ما مجموعه ٣١٠ ساعات تقريبا لسماع الأدلة اللازمة للمحاكمة أو حوالي ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم. وليست هذه الأرقام سوى تقديرات. وينبغي أيضا مراعاة الحاجة إلى وقت إضافي ضروري خلال المحاكمة، وذلك مثلا للاستماع للدفوع الختامية (عادة ما بين يومين وخمسة أيام، بحسب عدد المتهمين) والطلبات الإجرائية العارضة. كما أن كتابة نص الحكم يستغرق بعض الوقت.

٢٠ - وكما ورد أعلاه، عادة ما تقلص هيئة الادعاء عدد الشهود بينما تسير إجراءات المحاكمة. وعلاوة على ذلك، تمارس الدوائر مراقبة كبيرة على هذه المتغيرات، وذلك مثلا عن طريق تحديد مدة الاستجواب الرئيسي لكلا الطرفين وتحديد مدة الاستجواب المضاد. ولذلك ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن الوقت الحقيقي الذي تستغرقه المحاكمة قد يكون أقصر. وتبين المحاكمات التي تمت حتى الآن أن عدد أيام المحاكمة لكل متهم يبلغ ما معدله ٦٢. غير أن القضايا التي انتهى البت فيها مؤخرا توضح على ما يبدو عددا أقل من الأيام لكل متهم (إليزافان وجيرار نتاكيروتيمانا: ٣٠ يوم محاكمة لكل متهم؛ نييتيغيكا: ٣٥ يوم محاكمة لهذا المتهم). ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه نحو محاكمات أقصر مدة. غير أنه في الوقت الراهن، من الحكمة استخدام الرقم المتمثل في ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم كوسيلة عمل.

سادسا - عبء العمل المرتبط بالأشخاص الطلقاء

٢١ - يُذكر هنا أن ١٦ متهما ما زالوا طلقاء. ولو أُلقي القبض عليهم، لكانوا بمثابة عبء عمل إضافي. وقد قالت المدعية العامة إن البعض منهم قد توفي بينما قد يستحيل القبض على الباقين. وتعتزم المدعية العامة إتمام ٢٦ تحقيقا متبقيا بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وستفضي هذه التحقيقات إلى إصدار لوائح اتهام جديدة يبلغ أقصاها ٢٦، وستُقدم لإقرارها بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويُلاحظ أن العدد الحقيقي للوائح الاتهام المترتبة عن تلك التحقيقات سيكون أقل.

٢٢ - ولربما قد يُستشف من نية المدعية العامة التحقيق مع عدد أقصاه ٢٦ شخصا وتوجيه لوائح اتهام ضدهم، إضافة إلى المتهمين الـ ١٦ الذين ما زالوا طلقاء، أنه قد سيكون على

المحكمة توقع إجراء محاكمات لـ ٤٢ متهما آخر. واستنادا إلى طريقة العمل الواردة في هذه الوثيقة، من المنتظر أن يستغرق الاستماع للشهود في محاكمات الـ ٤٢ متهما ٠٢٠ ١٣ ساعة خلال فترة تمتد لـ ٦٠٤ ٢ أيام محاكمة (٦٢ يوم محاكمة لكل متهم). ومرة أخرى، لا بد من التأكيد على أن عدد المتهمين المقدمين للمحاكمة سيكون أقل من ٤٢، وأن عدد أيام المحاكمة لكل متهم قد تُقلص. هذا ويقوم حاليا المدعي العام للمحكمة الذي عُين مؤخرا بالنظر في ملفات هؤلاء الأشخاص الـ ٤٢.

سابعا – إحالة القضايا إلى القضاء الوطني من قِبَل المدعي العام

٢٣ – حدد المدعي العام حوالي ٤٠ قضية يمكن إحالتها إلى القضاء الوطني من أجل المحاكمة (المادة ١١ مكررا). وتتجه النية نحو إحالة ملفات بعض القضايا التي اكتملت التحقيقات بشأنها والقضايا التي أصبحت جاهزة للمحاكمة وملفات قضايا أخرى تقتضي إجراء المزيد من التحقيقات بواسطة البلد المتلقي. وستحدث الحالة الأخيرة، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بتلك البلدان التي يقيم فيها بعض المتهمين. ويعتزم المدعي العام إحالة بعض هذه القضايا إلى رواندا لإجراء المحاكمة. وحاليا يتعذر إحالة هذه القضايا لأن القانون الرواندي ينص على عقوبة الإعدام جزاء لبعض الجرائم. ولقد شرع المدعي العام في إجراء مناقشات مع عدد من الدول من أجل التوصل إلى اتفاقات لمقاضاة بعض القضايا، بما في ذلك القضايا المحالة في إطار المادة ١١ مكررا. ولا يعتزم المدعي العام إحالة أي قضايا أثناء فترة السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وستتعلق التكاليف المتكبدة أثناء فترة السنتين لإحالة القضايا إلى القضاء الوطني بالسفر والتفاوض مع الدول المعنية.

٢٤ – وفي حالة عدم التمكُّن من إحالة بعض القضايا إلى القضاء الوطني، فإن المدعي العام يعتزم طرح اقتراحات بديلة جديدة على مجلس الأمن. ويقوم المدعي العام للمحكمة الجنائية لرواندا المعين مؤخرا باستعراض هذه الملفات الآن.

ثامنا – مجموع أعباء العمل المتبقية

٢٥ – يمكن توقع عدد أقصى من أيام المحاكمات اللازمة لإكمال أعمال الدوائر الابتدائية، على أساس مجموعة من التقديرات لعدد المحتجزين الحاليين والمتهمين في المستقبل. وبوجود ٨٤ متهما (بمن فيهم ١٦ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام و ٢٦ مشتبه فيهم من المذكورين آنفا)، بناء على تقدير ٦٢ يوم محاكمة لكل متهم، فإن مجموع عدد أيام المحاكمات سيصل إلى ٢٠٨ ٥ أيام.

٢٦ - وفي عام ٢٠٠٢، عقدت الدوائر الابتدائية الثلاث ما مجموعه ٤١٤ يوم محاكمة. وفي عام ٢٠٠١، عقدت الدوائر ما مجموعه ٣٤٠ يوم محاكمة. وعند النظر في أوقات الانعقاد الفعلي للدوائر، فإن مجموع الوقت الذي كرسته كل دائرة للمحاكمة في كل سنة من السنتين الماضيتين هو بين ١٣٥ يوم محاكمة في عام ٢٠٠١ و ١٥٠ يوم محاكمة في عام ٢٠٠٢. وتشمل العوامل التي ساهمت في تقليل عدد أيام المحاكمات، صعوبة مثول الشهود من رواندا ومرض القضاة والمحامين(٥).

٢٧ - ولقد اتخذت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عدة خطوات لضمان التقليل من هذه العوامل إلى أقل حد ممكن في المستقبل. وتم على وجه الخصوص تعديل القواعد كي يتسنى للدائرة الابتدائية مواصلة المحاكمة في حالة مرض أحد القضاة أو غيابه. وفي حالة غياب طويل، تم تعديل نص القاعدة المتعلقة بذلك لكي يسمح بمواصلة محاكمة القضايا في بعض الظروف (القاعدة ١٥ مكررا). وسيؤدي إصرار الدوائر الابتدائية على توفير محاميين اثنين، وفي حالة مرض أحدهما أو غيابه، إلزام المحامي المتبقي بمواصلة العمل مما سيؤدي إلى تخفيض عرقلة المحاكمات. وفي الوقت الحالي يمثل الشهود من رواندا أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن المهم مواصلة هذه الحالة. وتتوق المحكمة إلى زيادة عدد أيام المحاكمات اعتبارا من عام ٢٠٠٤ فصاعدا عما كان الأمر عليه في السنتين الماضيتين.

٢٨ - وتبين الخبرة المكتسبة أنه يتعذر ضمان توفر الشهود دائما، حتى في حالة استخدام الشهود الإضافيين الموجودين في أروشا في حالة عدم توفر الشهود. والممارسة السائدة الآن هي أن يطلب الادعاء أو محامي الدفاع وقتا إضافيا لإعداد الشهود للاستجواب الرئيسي. ويجب على الدوائر أيضا إتاحة وقت إضافي للادعاء والدفاع لإعداد الاستجواب المضاد في الحالات التي تظهر فيها أدلة غير متوقعة أو في حالة تقديم أدلة بدون إخطار سابق حسب الأصول. ويلزم توفير وقت كاف لأعباء كتابة الأحكام وجلسات الاستماع السابقة للمحاكمة والمداولات بشأن الطلبات الإجرائية. ولا تؤدي هذه الظروف، إلى جانب المرض والأشكال الأخرى لعدم توفر الشهود، إلى تقليل عدد أيام المحاكمات فحسب، بل إلى تقليل عدد ساعات انعقاد الجلسات لكل يوم محاكمة(٦). ومع ذلك، ستواصل الدوائر جهودها لزيادة الوقت الذي يتم إنفاقه في قاعة المحكمة.

---

(٥) في عام ٢٠٠١، ضاع بعض الوقت من جرَّاء وفاة أحد القضاة.

(٦) في عام ٢٠٠٣، تعطلت الجداول الزمنية للمحاكمات نظرا لعدم انتخاب بعض القضاة. ولقد استلزم هذا الأمر إعادة تشكيل الدوائر وإعادة تنظيم الأعمال.

٢٩ - وهناك إجراء هام لزيادة وقت قاعة المحكمة هو إمكانية القيام، على وجه الاستعجال، بإنشاء قسم خامس للدوائر الابتدائية (حتى عند توفر ٤ قضاة مخصصين فقط). وسيتيح هذا الأمر استخدام قاض واحد لكل دائرة من الدوائر المختلفة في قسم يعمل به قضاة في فترات معينة عند توفر أوقات بين المحاكمات الأخرى التي يترأسونها، أو قضاة يعملون بفترتي مناوبة صباحية، أو مناوبة بعد الظهر على السواء. ويوفر هذا أيضا مرونة لإنشاء تشكيلات مختلفة من الأقسام بغية زيادة الناتج القضائي إلى أقصى حد (عن طريق السماح، على سبيل المثال، لأحد القضاة بتكريس أقصى قدر ممكن من الوقت لكتابة الأحكام أثناء توفر الوقت). وأثناء مناقشات ميزانية فترة السنتين لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، شددت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على ضرورة توفير موارد كافية لإنشاء قسم خامس. ومن المهم أيضا مراعاة الطلب الذي قدمته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن، والمؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لزيادة عدد القضاة المخصصين الذين يمكنهم تولي رئاسة إحدى المحاكمات على الدوام، من أربعة إلى تسعة قضاة. وسيؤدي هذا إلى زيادة الناتج القضائي إلى أقصى حد ممكن. ومن المهم توفير هيكل إداري كاف لهذا المخطط على الفور.

٣٠ - ووفقا للعدد الحالي البالغ أربعة قضاة مخصصين، حيث تعقد دائرة ابتدائية واحدة في قسمين جلسات وفقا لنظام النوبات، وتعقد دائرتان ابتدائيتان أخريان جلسات لمدة خمس ساعات في اليوم، ويعقد قسم خامس لدائرة ابتدائية مجمعة، جلسات عند توفر قضاة، فإن القدرة على إجراء المحاكمات بدءا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ستتراوح من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ يوم محاكمة في السنة، ولربما أكثر من ذلك، رهنا بالناتج الصحيح للقسم الخامس. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير ثلاث قاعات محكمة (حتى وإن كان من الأفضل توفير قاعة محكمة رابعة). ومن الجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لديها ستة أقسام تعمل وفقا لنظام النوبات، مع ثلاث قاعات محكمة.

تاسعا - الاستراتيجيات الماضية والراهنة

٣١ - **مرحلة ما قبل المحاكمة**: منذ أربع سنوات مضت، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، كان هناك عدد كبير من الطلبات الإجرائية المعلّقة لفترة ما قبل المحاكمة. ولقد طلبت المدعية العامة السابقة أصلا ضم عدد كبير من المتهمين في قضية واحدة، وطلبت في بعض الأحيان إقرار لائحة اتهام مشتركة لأكثر من ٢٠ متهما. ولقد رفض القاضي المكلّف بالإقرار الطلب. ثم طلبت المدعية العامة تجميع عدد أقل من المتهمين، الذين يزعم أنهم اشتركوا في نفس العمل الإجرامي، مثل استخدام وسائط الإعلام أو أعمال المسؤولين العسكريين أو

المسؤولين الحكوميين أو الجرائم التي زعم ارتكابها في مناطق جغرافية معينة بروانـدا (بوتـاري وسيانغوغو). ولقد أدى ذلك إلى عدد كبير من الطلبات الإجرائية من جانب الادعاء، لطلب إدخال تعديلات على لوائح الاتهام وتجميع المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الدفاع عددا كبيرا من الطلبات الإجرائية.

٣٢ - وبالتالي، فإن الأولوية العليا للدوائر تمثلت منذ ٤ سنوات في تقليل عدد الطلبات الإجرائية بغية إحالة القضايا إلى مرحلة المحاكمة. ولتيسير هذا الأمر، قام القضاة بتعديل القواعد من أجل السماح بالنظر في الطلبات الإجرائية على وجه السرعة واتخاذ قرار شفوي أو كتابي بشأنها بواسطة قاض واحد. وقد أدت هذه التدابير المتخذة لتخفيض أعباء العمل بشأن الطلبات الإجرائية المتبقية إلى زيادة كفاءة الدوائر وتخفيض التكاليف المتصلة بجلسات الاستماع الشفوي إلى الطلبات الإجرائية. وبعد تقليل عدد الطلبات الإجرائية المعلّقة إلى أقل حد ممكن، فقد جرى طلب إجراء ترجمة كاملة للوثائق والكشف عنها لاستخدامها في المحاكمات المعلّقة، قبل شروع كافة الدوائر الابتدائية الثلاث في المحاكمة.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القضاة التغييرات المدخلة على القواعد في الجلسة العامة لتنظيم عملية المحاكمة التمهيدية، ولتقليص عدد الطعون العارضة التي تؤخر أعمال ما قبل المحاكمة بالدوائر. وتتمتع الدائرة الابتدائية، عن طريق مؤتمرات خاصة بحالة الدعوى ما قبل المحاكمة وما قبل الدفاع، بسلطة الكشف عن المعلومات التي تقدمها الأطراف، ولا سيما الأطراف التي قد تؤمر بتقديم خلاصات موجزة تتناول فيها المسائل الواقعية والقانونية وتحديد المسائل المتنازع عليها، وتقديم قائمة بالشهود الذين يعتزم استدعائهم إلى جانب موجز للوقائع والادعاءات المحددة في لائحة الاتهام التي سيشهد الشهود بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف تقديم تقدير للوقت الذي سيستغرقه كل شاهد عند تقديم أدلتهم. ويجوز للدائرة الابتدائية الأمر بتخفيض عدد الشهود والوقت المخصص للشهود لتقديم الأدلة. ويجوز للدائرة الابتدائية أيضا، أن تطلب معلومات بشأن حالة الأدلة المعروضة (القاعدتان ٧٣ مكررا، ثانيا وثالثا).

٣٤ - وهناك خطوة أحدث تمثلت في إنشاء لجنة ابتدائية جديدة مؤلفة من ممثلين عن الدوائر، ومختلف أقسام قلم المحكمة والادعاء. ولقد يسَّرت اللجنة إعداد الكثير من القضايا الجديدة للمحاكمة. وعلاوة على ذلك، فقد شكل القضاة، أثناء جلسة للمحكمة بكامل هيئتها عقدت مؤخرا في أيار/مايو ٢٠٠٣، فريقا عاملا لمسائل ما قبل المحاكمة لتقديم مقترحات للتعجيل بتنفيذ الأعمال التي تسبق المحاكمة.

٣٥ - **مرحلة المحاكمة:** تقوم جميع الدوائر الابتدائية بعقد محاكمات على أساس المسار المزدوج (وفي بعض الحالات أيضا على أساس ثلاث مسارات). ولقد أدت هذه الاستراتيجية إلى إصدار عدد كبير من الأحكام في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإن النظر في قضيتين كبيرتين على أساس المسار المزدوج (أو حتى ثلاثة مسارات) هو أمر مزعج. ويتبين من الخبرة أن أفضل نموذج هو النظر على أساس المسار المزدوج في قضية كبيرة واحدة وقضية صغيرة واحدة. وسيتم اتباع هذه الاستراتيجية في المستقبل، ما لم تكن القضية كبيرة ضخمة أو معقدة بشكل استثنائي. وستستخدم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضا ما يدعى بنظام النوبات، والذي يتضمن استخدام قاعة محكمة واحدة للنظر في قضيتين في جلسة صباحية لإحداهما وجلسة ما بعد الظهر للأخرى. ويعمل نظام النوبات على أساس نوبة صباحية، مثلا من الساعة ٨/٣٠ إلى الساعة ١٣/٣٠، ونوبة لفترة ما بعد الظهر حتى الساعة ١٩/٠٠. ولقد أسفر مشروع تجريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عن نتائج تبشر بالخير، ولقد استخدمتها الدائرة الابتدائية الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (جلسة استماع للمحاكمة العسكرية في الصباح، وفي قضية نديندباهيزي في فترة بعد الظهر).

٣٦ - ورغم هذه التدابير الرامية إلى التعجيل بالإجراءات، فإن القضايا لا تزال تستهلك الوقت. ولا ينبغي نسيان أن تنفيذ الإجراءات القضائية على المستوى الدولي هو مهمة أكثر تعقيدا عما هو عليه على المستوى الوطني. وتعد القضايا بالمحاكم المخصصة معقدة للغاية من الناحية القانونية والواقعية، فهناك حجم هائل من الوثائق اللازمة لمحاكمة الأشخاص الذين يزعم أنهم خططوا لارتكاب الفظائع، بمن فيهم أعضاء بارزون بالحكومة، ويجوز الكشف عن جميع الوثائق، ويجب ترجمتها من أجل الأفرقة القانونية والمتهمين الذين قد يطلبون ترجمة جميع الوثائق إلى لغة رسمية من لغات المحكمة قبل ردهم على الطلبات الإجرائية أو الشروع في الإعداد للمحاكمة. ويعد عدد الشهود كبيرا في القضايا التي تضم عدة متهمين عادة. ويلزم توفير ترجمة فورية لإفادات الشهود. وعادة ما يجري إخراج الشهود من بيئة صعبة، وتوفير حماية هامة لهم قبل الإفادة بشهاداتهم وبعدها وإعادة توطينهم أحيانا. وينتمي الموظفون والمحامون الذين يغطون القضايا إلى ثقافات وتقاليد مختلفة وتقتضي الاتصالات الفعالة مهارات جديدة وجهودا إضافية، وتنتمي هيئات الدفاع والادعاء إلى ثقافات تغطي جميع أنحاء العالم، وتعتمد أساليب مختلفة بقاعات المحاكم. ويضطر محامو الدفاع إلى ترك الأعمال المتعلقة بقضاياهم الأخرى لفترات طويلة للعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا، وعادة ما يكون ذلك بعيدا عن مجالات عملهم الأصلية.

٣٧ - ونتيجة تغير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من محكمة تركز على التحقيق والاعتقال إلى محكمة تركز على المحاكمات، فإن قلم المحكمة سيركز انتباهه على الموعد النهائي

للمحكمة في جميع أماكن عملها. ولن تبرم أي عقود ولن تشترى أي معدات ولن يتم تعيين موظفين بدون النظر في كيفية تأثير إغلاق المحكمة في المسألة وكيفية تأثير ذلك على استراتيجية الإنجاز.

٣٨ - وعند تقييم الادعاء لاحتياجاته من الموارد البشرية من أجل تشجيع تنفيذ استراتيجيته المعنية بالإنجاز، فإنه يتوقع حدوث زيادة في عدد أفرقة المحاكمة. وسيتم التصدي لهذه الزيادة بواسطة إعادة التوزيع. ويتوقع الادعاء أنه عند اختتام التحقيقات المنتظر في نهاية عام ٢٠٠٤، فسيعاد توزيع بعض الوظائف التي يشغلها حاليا المحققون وذلك لزيادة عدد المحامين المرافعين والمستشارين القانونيين وغيرهم من الموظفين اللازمين للمحاكمات. ويعتزم الادعاء الإبقاء على عشرة أفرقة محاكمات من شأنها أن تلبي الاحتياجات الناجمة عن الزيادة المنتظرة في عدد المحاكمات.

عاشرا - الاستنتاجات

٣٩ - بناء على القدرة الحالية للمحكمة وحجم العمل التقديري المشار إليه أعلاه، من الممكن استخلاص الاستنتاجات التالية.

٤٠ - تمثل القضايا التي تنطوي حاليا على ٤٢ محتجزا قيد المحاكمة أو ينتظرون المحاكمة حجم عمل يقدَّر بـ ٨٧٧ ١٢ ساعة، أي أكثر من ٥٧٦ ٢ يوما للمحاكمة. ومن المقدَّر أن تستطيع خمسة أقسام تابعة للدوائر الابتدائية (تعمل إحداها بشرط توفر عدد كاف من القضاة، بناء على الشرح الوارد في الفقرة ٢٩ أعلاه) إنتاج ٣٧٥ ٣ ساعة محاكمة على فترة ٦٧٥ يوم محاكمة سنويا[(٧)]. وبناء على هذا التقدير، يمكن إنجاز محاكمات هؤلاء المحتجزين خلال نحو أربع سنوات، أو بحلول عام ٢٠٠٧. ومن المهم التأكيد على أن هذا مجرد تقدير فقط[(٨)].

٤١ - وبالنسبة للأشخاص الـ ١٦ الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام وما زالوا طلقاء، فإنه من المقدر أن تحتاج محاكمتهم إلى ٩٩٢ يوما تقريبا. وبناء على الأساس نفسه المذكور أعلاه، ستنتج خمسة أقسام تابعة للدوائر الابتدائية ٦٧٥ يوم محاكمة (أو ٣٧٥ ٣ ساعة،

---

(٧) يستند هذا الحساب إلى أربعة أقسام تابعة للدوائر الابتدائية تنفق ١٥٠ يوما في المحاكمات سنويا وإلى قسم خامس ينفق ٧٥ يوما في المحاكمات سنويا.

(٨) التوقعات في هذا القسم تختلف في بعض الجوانب عن التوقعات الواردة في طلب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لقضاة مخصصين بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/265). والأسباب الرئيسية لذلك تتمثل في ازدياد عدد المحتجزين، ولم يوافق مجلس الأمن إلا على أربعة قضاة مخصصين للعمل لديها على الدوام؛ ولن يتوافر هؤلاء القضاة إلا اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (لا بنهاية عام ٢٠٠٢، كما كان متصورا في الأصل).

انظر أعلاه) سنويا. ولهذا فإن محاكمات جميع هؤلاء المتهمين ستستغرق قرابة عام ونصف العام. فإذا جاءت هذه المحاكمات مباشرة بعد المحاكمات المذكورة أعلاه، فإنه يمكن إنجازها بحلول عام ٢٠٠٩. ونشير مرة أخرى إلى أن هذا العدد يمثل حدا أقصى وأن عدد المتهمين سيكون أقل على الأرجح.

٤٢ - وعند معاينة العدد الأقصى البالغ ٢٦ لائحة اتهام قد تصدر نتيجة التحقيقات الجارية، فإنه من المقدر أن تنشأ عنها حاجة إلى ١ ٦١٢ يوم محاكمة من أجل إنجازها، أو نحو عامين وأربعة شهور، بناء على ٦٢ يوم محاكمة في المتوسط لكل متهم. فإذا أضيف هذا الرقم إلى التوقعات المذكورة أعلاه، لانتهت هذه المحاكمات بحلول عام ٢٠١١. ومرة أخرى، نشير إلى أن العدد الفعلي للأشخاص المتوقع مثولهم أمام المحكمة أقل من ذلك.

٤٣ - وحث مجلس الأمن في قرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الانتهاء من جميع المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨. ويتضح من التوقعات المذكورة أعلاه أنه من المتعذر، بناء على القدرة القضائية المتاحة، الانتهاء من جميع المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨. ويقدر استنادا إلى الموارد الحالية أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في ذلك الموعد المحدد، من الانتهاء من محاكمات تنطوي على نحو ثمانية أشخاص من أصل ٤٢ شخصا ما زالوا طلقاء (١٦ شخصا صدرت بحقهم لوائح اتهام و ٢٦ شخصا مشتبها فيهم).

٤٤ - وثمة إصلاح مهم يمكن القيام به لزيادة القدرة القضائية ويتمثل في تعيين عدد أكبر من القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للعمل لديها على الدوام. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، طلبت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن زيادة عدد القضاة المخصصين العاملين لديها على الدوام من أربعة قضاة إلى تسع قضاة.

٤٥ - فإذا صار لدى المحكمة تسع قضاة مخصصين، فستتمكن من إنشاء ستة أقسام تابعة للدوائر الابتدائية. وستتمكن هذه الأقسام الستة من إنتاج ٥٠٠ ٤ ساعة من أعمال المحاكمة خلال ٩٠٠ يوم محاكمة سنويا. وبناء على التقديرات المذكورة أعلاه (الفقرات ١٦-٢٠)، يمكن بحلول عام ٢٠٠٦ إنجاز محاكمات ٤٢ محتجزا هم إما قيد المحاكمة حاليا أو ينتظر كل منهم بدء محاكمته. ويمكن إنجاز محاكمات الأشخاص الـ ١٦ الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام وما زالوا طلقاء بحلول عام ٢٠٠٨، بشرط القبض عليهم جميعا في الوقت المناسب وأن تبدأ محاكماتهم فور الانتهاء من المحاكمات المذكورة أعلاه. ويمكن بحلول عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ الانتهاء من المحاكمات المترتبة على ٢٦ لائحة اتهام لم تقرها المحكمة بعد، بشرط أن تبدأ فورا بعد محاكمات الـ ١٦ متهما المذكورين أعلاه. وبنهاية عام ٢٠٠٨، يقدر أن تتمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من الاستماع إلى محاكمات عدد أقصاه ٣٠ شخصا

من أصل ٤٢ شخصا ما زالوا طلقاء (١٦ شخصا صدرت بحقهم لوائح اهام و ٢٦ شخصا مشتبها فيهم).

٤٦ - وربما احتاج الأمر إلى تعديل هذه التوقعات المذكورة أعلاه. وسبق أن ذكرنا أن العدد التقديري لشهود الادعاء قد ينخفض، بالفعل، خلال المحاكمة، وأن متوسط عدد أيام المحاكمة لكل متهم قد يكون أقل (انظر الفقرة ٢٠). علاوة على ذلك، بموجب المادة ١١ مكررا، قد تطلب الدائرة الابتدائية تعليق العمل بلائحة اهام موجه ضد أحد المتهمين ريثما ينظر في الدعوى المقامة ضده أمام محكمة وطنية. وقد يساعد هذا الشرط، الذي أضيف خلال الدورة العامة الثانية عشرة، في تخفيض عدد القضايا التي تنظر فيها الدوائر الابتدائية. ومن ناحية أخرى، فإن عوامل غير متوقعة قد تؤدي إلى تأخير النظر في القضايا.

٤٧ - إن الإقرار بالجرم يُقصِّر مدة المحاكمات. وتبين التجربة أن الدائرة لا تحتاج لأكثر من يوم واحد لترضى بأن الإقرار بالجرم يستند إلى معرفة الحقائق وأنه إقرار قاطع حر وطوعي. وكتابة الحكم تحتاج إلى بضعة أسابيع[٩]. ويصعب في هذه المرحلة تقدير عدد المتهمين الذين قد يشملهم هذا الأمر. بيد أنه من الجدير بالذكر أنه جرى تعديل المواد في الدورة العامة الثالثة عشرة، فوفر هذا التعديل أساسا قانونيا لإبرام اتفاقات مع المتهمين بشأن إقرارهم بالجرم.

٤٨ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٨١ (٢٠٠٣)، الذي سمح للقضاة المخصصين بالفصل في الإجراءات السابقة للمحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (الطلب الأصلي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لقضاة مخصصين تضمن هذا الاقتراح، ولكنه قوبل بالرفض). ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ترى أنه لا مبرر من حيث المبدأ أو الممارسة لعدم تكليف قضاة مخصصين القيام بمهام في المرحلة السابقة للمحكمة. إذ أن هذا من شأنه التعجيل في إجراءات الدعوى. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اقتراحا إلى مجلس الأمن لزيادة اختصاصات القضاة المخصصين للسماح لهم بالفصل في المسائل الابتدائية والمشاركة في التحضير للقضايا التي ستنظر فيها المحكمة.

٤٩ - وكما ذكرنا في السابق، تشكل هذه الوثيقة جزءا من عملية مستمرة لتحسين استراتيجية الإنجاز. وترحب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالإسهامات في هذه العملية.

---

(٩) تستند الأحكام التالية إلى إقرار بالجرم: المدعي العام ضد جان كامبوندا (١٩٩٨)؛ المدعي العام ضد عمر سيروشاغو (١٩٩٩)؛ المدعي العام ضد جورجيس روجيو (٢٠٠٠).

المرفق ١

الأرقام المقدمة من المدعي العام المتعلقة بمحاكمات المحتجزين الحاليين

	القضية	عدد المتهمين	عدد شهود الادعاء	عدد الساعات التي يستغرقها الادعاء في المرافعة الرئيسية
١	بوتاري	٦	٦٥	٣٣٠
٢	العسكرية الأولى	٤	١٠٠	٥٠٠
٣	موفونيي وهاتيجيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠
٤	سيرومبا	١	٢٠	١٠٠
٥	ندينداباهيزي	١	١٥	٥٠
٦	العسكرية الثانية	٤	٩٠	٥٠٠
٧	الحكومة الأولى	٤	٥٠	٣٠٠
٨	الحكومة الثانية	٤	٤٥	٣٠٠
٩	زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠
١٠	بيكيندي	١	٣٠	١٠٠
١١	ريتراهو	١	٣٠	١٠٠
١٢	سيمبا	١	٤١	١٧٠
١٣	بيسينغيمانا	١	١٥	٥٠
١٤	كاريرا	١	١٥	٥٠
١٥	مبامبارا	١	٣٠	١٥٠
١٦	غاسومبيتسي	١	٣٠	١٢٠
١٧	روكوندو	١	٢٠	٨٠
١٨	نزابيريندا	١	١٥	٦٠
١٩	نسينغيمانا	١	١٥	٦٠
٢٠	موهيمانا	١	١٥	٦٠
٢١	روتاغانيرا	١	١٥	٦٠
٢٢	غاريته	١	٣٠	١٢٠
٢٣	نيهاميهيغو	١	١٥	٦٠
٢٤	روغامبارارا	١	٢٠	٨٠
		٤٢	**٧٩٤**	**٣ ٦٨٠**

المرفق ٢

تقديرات تستند إلى الأرقام المقدمة من المدعي العام المتعلقة بالمحتجزين الحاليين

	القضية	عدد المتهمين	عدد شهود الادعاء	عدد الساعات التي يستغرقها الادعاء في المرافعة الرئيسية	عدد الساعات التي يقضيها محامي الدفاع في الاستجواب المضاد	عدد الساعات التي يستغرقها الدفاع في المرافعة الرئيسية	عدد الساعات التي يستغرقها الادعاء في الاستجواب المضاد	مجموع الساعات
١	بوتاري	٦	٦٥	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	١ ٣٢٠
٢	العسكرية الأولى	٤	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٣	موفونيي وهاتيجيكيمانا	٢	٤٣	١٨٠	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٧٢٠
٤	سيرومبا	١	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
٥	ندينداباهيزي	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
٦	العسكرية الثانية	٤	٩٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٢ ٠٠٠
٧	الحكومة الأولى	٤	٥٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٨	الحكومة الثانية	٤	٤٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١ ٢٠٠
٩	زيغيرانيرازو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٠	بيكيندي	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١١	ريتزاهو	١	٣٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠
١٢	سيمبا	١	٤١	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	٦٨٠
١٣	بيسينغيمانا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٤	كاريرا	١	١٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٠٠
١٥	مبامبارا	١	٣٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	٦٠٠
١٦	غاسومبيتسي	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
١٧	روكوندو	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٢٠
١٨	نزابيريندا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
١٩	نسينغيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٠	موهيمانا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢١	روتاغانيرا	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٢	غاريته	١	٣٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٤٨٠
٢٣	نيهاميهيغو	١	١٥	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٢٤٠
٢٤	روغامبارارا	١	٢٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٣٤٠
		٤٢	**٧٩٤**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**٣ ٦٨٠**	**١٤ ٧٤٠**